كان تجاهل القضية الفلسطينية أحد الأسس الأولى التي اعتمد عليها الموقف الاسرائيلي من هذه القضية، منذ بداية تبلوره بعد حرب ١٩٤٨: فالقضية الفلسطينية، بمركباتها التي استجدّت بعد الحرب، لم تكن، في نظر المسؤولين الاسرائيليين، سوى قضية هامشية، مقارنة بالقضايا الأخرى التي كانت تشغل بالهم في ذلك الوقت. وقد كان من أبرز هذه القضايا انشاء المستوطنات الجديدة في الاراضي العربية التي جرى احتلالها، واستيعاب الاعداد الغفيرة من المهاجرين اليهود الذين قدموا الى اسرائيل بعد الحرب، وايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمعيشية التي كانت اسرائيل تعاني منها في بداية عهدها، ثم العمل على تحقيق اعتراف دولي رسمي بها داخل الامم المتحدة وخارجها. أما القضية الفلسطينية، فكانت، بنظر زعماء اسرائيل، «قضية لاجئين هامشية»، ستجد حلاً «انسانياً» لها مع الوقت، بواسطة اسكان اللاجئين في الدول العربية المجاورة. وانطلاقاً من هذا الموقف، قام داڤيد بن – غوريون، أول رئيس حكومة بعد قيام اسرائيل، والموجّه الأكبر للسياسة الاسرائيلية في ذلك الوقت، بتعيين لجنة خاصة «لاعداد مشروع وتقديمه له حول إمكانات اسكان عرب أرض – اسرائيل [وهذا هو التعريف الصهيوني لعرب فلسطين] في البلدان العربية»[١]. وذلك بعد أن أجرى استشارات مع بعض أعضاء حكومته، ومع رؤساء الكيرن كايميت، والنشيطين في مجال الاستيطان، كانت نتيجتها عدم السماح، بأي شكل من الأشكال، بعودة اللاجئين إلى ديارهم. وقد تركز البحث داخل هذه اللجنة التي اطلق عليها اسم «لجنة تبادل السكان»، على «كشف حقائق وتقاليد متبعة في هجرة الشعوب، نتيجة الحروب التي وقعت في القرن الاخير. [ثم] احصاء عدد العرب الذين هجروا البلد – القرى، المناطق، السكان الخ –، والبحث في امكانات البلدان المجاورة وقدرتها على استيعابهم، [وأخيرا] تقديم توصيات ومقترحات بهذا الشأن»[٢]. ورغم سرية مضمون التقرير النهائي الذي وضعته هذه اللجنة، فقد علم أنه يتضمن، أساساً، توصيات حول رفض اعادة اللاجئين والمطالبة باسكانهم في البلدان العربية المجاورة، بعد أن تصودرت أراضيهم واملاكهم لصالح الاستيطان اليهودي. ويتحدث أحد أعضاء هذه اللجنة، وهو يوسف فايتس، أحد كبار العاملين في مجال الاستيطان الصهيوني، وأول مدير لمديرية عقارات اسرائيل بعد انشائها حول رأي بن – غوريون في هذه التوصيات فيقول: أن بن – غوريون كان يفضّل أن يتمّ استيعاب أغلبية اللاجئين في العراق وليس في شرقي الاردن، وان قصده من ذلك كان، كما يبدو، إبعادهم عن الحدود الاسرائيلية. ويضيف فايتس أن بن – غوريون نصح أعضاء اللجنة «بعدم الخوض في التفاصيل حول عملية اسكان اللاجئين في الدول العربية. وكان الانطباع العام، من خلال الحديث معه حول هذه المشكلة، أن تفكيره لا ينصب كثيراً عليها، وكأنما كان يؤمن انها ستجد حلاً لها، بصورة تلقائية، مع مرور الوقت، وبشكل لا تتوقعه اسرائيل»[٣].

وبناء على سياسة التجاهل هذه التي أرسى بن – غوريون أسسها، نلاحظ، مثلاً، أن القضية الفلسطينية، حتى في أحد بنودها المتعلقة بمصير اللاجئين، لم تُذكر في برنامج الحكومة الاسرائيلية الأولى التي شكلها بن – غوريون، في آذار (مارس) ١٩٤٩، بعد الانتخابات للكنيست الأولى، وذلك على الرغم من شدة تفاعل هذه القضية في تلك الفترة